الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تقرير تربص من متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي
الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: مالية البنوك والتأمينات

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية

دراسة ميدانية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك-
"وكالة سيدي علي 420"

فترة التربص: من 02 مارس 2021 إلى 25 مارس 2021

مقدمة من طرف الطالبة:

- طواهرية فريدة

تحت إشراف المؤطر الجامعي:

- ابراهيمي عمر

السنة الجامعية : 2020 -2021

إهداء

كل حلواتي وتضرعاتي السرمدية وشكر عظيم إجلاله فالشكر للقادر الكريم الذي وفقني
وأتم علي للوصول و إتمام دراستي

اهدي ثمرة جهدي إلى سندي في تحمل مشاق طريقي إلى العلم ونجاح زوجي "بطاهر محمد"
وأبنائي "أيمن، أحمد والكتكوت لولو"

وإلى أمي الغالية والى كل من جمعتني معهم أسمى معاني الصداقة والدعم والخلق الدائم

أخواتي و إخوتي

والى كل الفضل له في تعليمي من العهد حتى ولو بكلمة
وشكر خاص للأستاذ الذي أشرف على هذه المذكرة نهاية مطافي الجامعي الأستاذ " براهمي عمر"

وحتى لا أنسى السيد " عيساني سيد أحمد "

مدير الصندوق الوطني التوفير والاحتياط " بنك "

وكالة سيدي علي " 420 "

بالإضافة إلى شيبان ابتسام و بوصبع حفيظة، و إلى كل زملائي في العمل

إلى كل من كان لنا عونا في دراستنا الجامعية.
لكم كل الشكر والتقدير والعرفان

فريدة

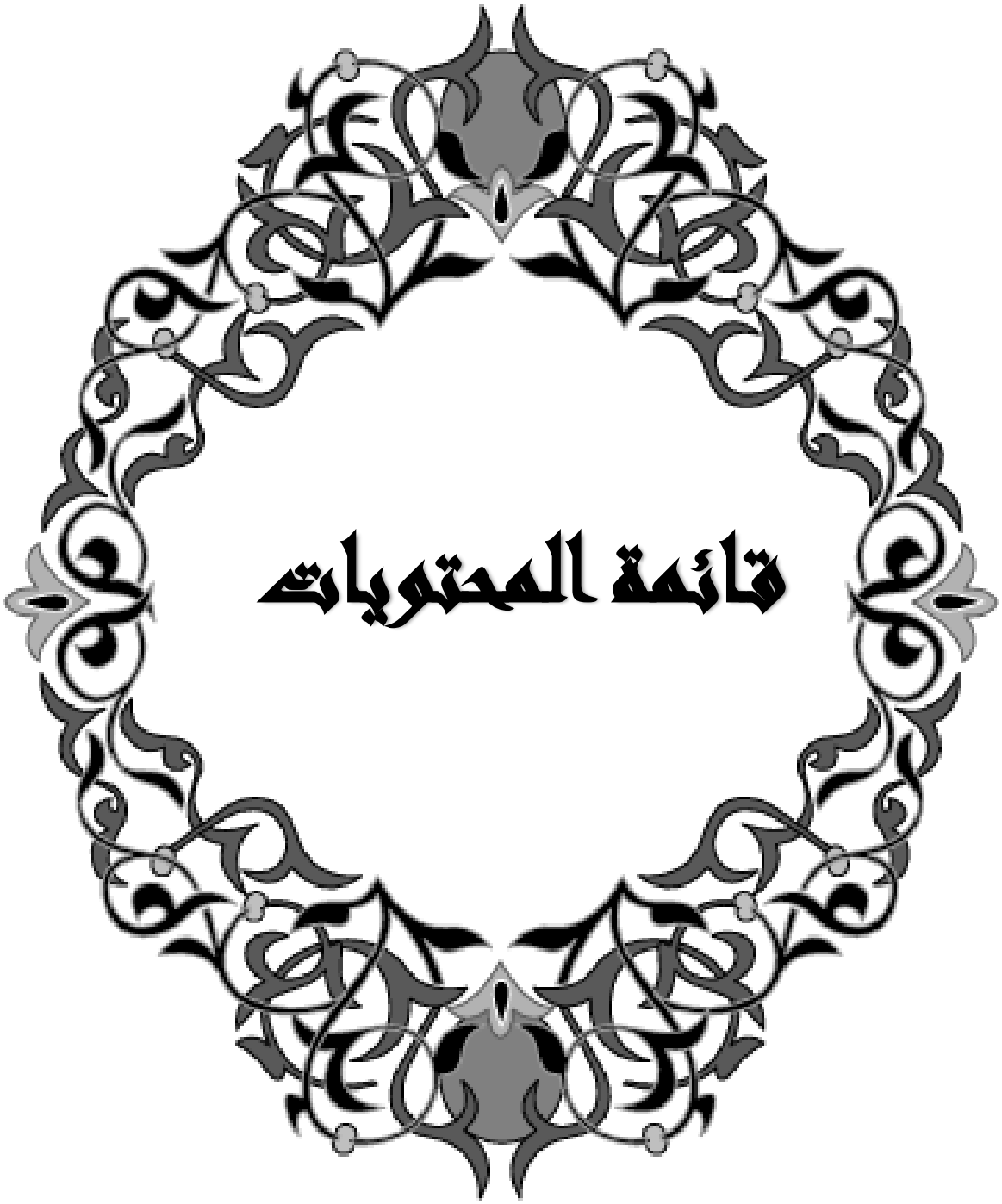

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية	
المبحث الأول :مدخل للتجارة الخارجية	2
المطلب الأول :تعريف التجارة الخارجية	2
المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الخارجية	3
المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	4
المطلب الرابع :أهمية التجارة الخارجية	5
الفصل الثاني :التجارة الخارجية ودور البنوك في ترقية الصادرات	
المبحث الأول :مدخل إلى التنمية الاقتصادية	8
المطلب الأول :تعريف التنمية الاقتصادية	8
المطلب الثاني :عناصر التنمية الاقتصادية	9
المبحث الثاني :البنوك ودورها في ترقية الصادرات أنواع التسهيلات المصرفية	10
المطلب الأول :البنوك ودورها في ترقية الصادرات	10
المطلب الثاني :النشاط الممول وأنواع القروض	11
خاتمة	12
الجانب التطبيقي	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	
المبحث الأول: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.....	17
المطلب الأول : تعريف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	17
المطلب الثاني : خدمات و منتجات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.....	17
الفصل الثاني : الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط (بنك) وكالة سيدي علي	
المبحث الأول : لمحة تاريخية عن الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط وكالة سيدي علي...	19
المطلب الأول : نشأة الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط بنك وكالة سيدي علي.....	19
المطلب الثاني : هياكل الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط بنك وكالة سيدي علي.....	20
خاتمة	21
قائمة المراجع	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني التوفير والاحتياط -بنك- وكالة سيدي علي	20

المقدمة

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، كما أنها تشكلّ حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف بلدان العالم، وقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها, وادراجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينات من خال التوقيع على اتفاقية الجات[1] (GATT) في أكتوبر **1947**، ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) [2] في أبريل **1994** التي تختص بوضع القواعد والضوابط لتنظيم هذه التجارة. موازاة مع ذلك، ظهرت الحاجة إلى إبرام اتفاقيات تجارية بين الشركاء التجاريين لتعزيز التبادل التجاري، تدفقات الاستثمار وتنقل الأشخاص. وقد مرت هذه الاتفاقيات بمراحل تطور مختلفة إذ اقتصرت في مرحلة الخمسينات والستينات على تجارة السلع، ثم شملت بعد ذلك تجارة الخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية في المرحلة الحالية، ويندرج أيضا في مفهوم التجارة الدولية فئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي التي تبرمها الدول فيما بينها من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري . من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الاتفاقية هي تشجيع الشركات والأشخاص الطبيعيين بين الدول-التي يتم إبرام الاتفاقية معه - البحث عن إقامة مشاريع في مجالات التعاون المحددة في الاتفاقية، التي تشرف على تنفيذ ها وتحقيق أهدافها لجنة وزارية مشتركة تشكل بين الحكومتين و تجتمع حسب الحاجة .لقد عرف العالم منذ منتصف الثمانينيات تسارعا هائلا لأحداث، زادت حدته في العقد الأخير من القرن العشرين. حيث حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجالي الاتصال والمواصلات وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية في كل ركن من أركان العالم ؛ كما تسابقت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية، وعرفت التجارة أكثر فتراتها ازدهارا ودعم ذلك سياسة التحرير الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية الدولية. كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطا في التجارة والتمويل.

[1] General Agreement on Tariffs and Trade
[2] World Trade Organisation

الفصل الأول

ماهية التجارة الخارجية

تعتمد كل الدول على بعضها البعض إشباع حاجاتها من السلع والخدمات، هذه الحقيقة تميز العاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور، حيث أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في معزل عن العالم متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية فقد تزايدت أهمية التجارة الخارجية باعتبارها أهم محددات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق.

ويتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة أشكال، وهي تبادل السلع المادية مثل: القطن، المنسوجات، آلات والسيارات، وتبادل الخدمات مثل: خدمات النقل، التأمين، السياحة والتعليم، وتبادل المعاملات المالية والنقدية مثل: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فتعريف التجارة الخارجية وسوف نحاول الأخذ بأهمها فيما يلي:

تعرف التجارة الخارجية على أنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[1]

[1] - محمد احمد السريتي ،التجارة الخارجية، الدار الجامعية،الاسكندرية، **2009** ،ص **08**

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية حسب المدرسة الرأسمالية، حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة، أن تنتج كل ما تحتاجه. أن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك. وهذا ما يتطلب من كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها إمكانياتها إنتاجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج أفضل. ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة قيام التجارة، ومن هنا سوف نتطرق أهم السباب. [1]

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة :

يعتبر هذا سببا جوهريا ورئيسيا، حيث أنه ينتج عن السبب عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا، فكل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بها بميزة نسبية، وتحصل البلدان الأخرى جزئيا أو كليا على حاجاتها من السلع التي لا تتمتع بها بميزة نسبية، وتعود الفائدة على كل الباد طالما أن معدل التبادل يختلف عن ذلك المعدل الذي كان سائدا قبل قيام التجارة [2].

2- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج و الأسعار المحلية لكل دولة هذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، من خال تحقيق و فورات الحجم, مقارنة مع ارتفاع هذه التكاليف إنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

3- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى: من الممكن أن التكنولوجيا سببا منفصلا لقيام التجارة الخارجية، ويمكن القول أن التجارة مبنية على تغيرات في عامل الإنتاج المتوافر نسبيا وهو-التكنولوجيا- حيث تصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، على عكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

4- الفائض في الإنتاج المحلي والسعي إلى زيادة الدخل الوطني: يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا. وأما فيما يخص السعي إلى زيادة الدخل الوطني يتمثل في الاعتماد على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وهذا بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

---

[1]- رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2000**، ص**16**

2 -قريصة صبحي تادرس، النقود و البنوك و العاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت،**1983**،ص**313**

5- اختلاف الميول و الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.[1]

6- الأسباب الاستراتيجية السياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسية من خال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.[2]

يمكن الخلاص إلى أن التجارة الخارجية وموضوع تحديد أسباب قيامها أثار تفكير مجموعة مختلفة من المفكرين والاقتصاديين وقد كان عمل كل واحد فيهم تكملة لعمل الآخر.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعوامل أساسية منها:

1- مستوى التنمية الاقتصادية :

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي :

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى ساح خام ووسيط، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية استيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضبط استهلاكها من جهة أخرى.

كما أن هناك عوامل أخرى تتفاوت أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

---

[1] _حسام علي داود وآخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ،ص1

[2] _فليح حسن خلف، **الإقتصاديات الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،ص ص 16-18

- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تحتوي العديد من الدول على بعض مصادر الثروة كالمواد الأولية النفط والفحم، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الصناعية.

- **حجم الدول :**الذي يؤثر على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج حجم الدول: الذي يؤثر على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب السلعة في الأسواق.

- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا هاما في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

- **الشركات متعددة الجنسيات:** نتاج لقوى احتكارات القلة التي تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من التكتلات الدولية، وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذه الظاهرة لها انعكاسات واضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلد الأم.[1]

المطلب الرابع: أهمية التجارة الخارجية

يتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

- **المجال الاقتصادي:**

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

أولا: تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه. [2]

ثانيا: تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق.

ثالثا: تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار.

رابعا: تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، كذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات. [3]

---

[1] _حمشة عبد الحميد ،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية 2013**،ص ص12 ، / 13**الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة خيضر ،بسكرة 2013/2012، ص ص 12-13

[2] _عبد المطلب عبد الحميد ،النظريات الإقتصادية ،دار الجامعية،الإسكندرية، 2000 ،ص 373

[3] جغيور اسماء، الدور المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة، اقتصاد دولي، جامعة **20** أوت **1955**، سكيكدة، **2012/2011**، ص ص **46،47**

خامسا: نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تعيد بناء الاقتصاديات المتينة، وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

سادسا :تحقيق توازن السوق.

ب- المجال الاجتماعي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

أولا :زيادة الرفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

ثانيا :تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.

ثالثا :إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.

رابعا: التأثر المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية. [1]

جـ-المجال السياسي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى:

أولا: تعزيز البنى الأساسية الدافعية في الدول من خال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

ثانيا: إقامة العاقات الودية وعاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها.

ثالثا: العولمة السياسية التي تسعى إزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود. [2]

[1] جغيور أسماء، نفس المرجع، ص_147

[2] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الخارجية، دار الرضا للنشر، ج**1**، بدون بلد للنشر،**2000**، ص**58**

الفصل الثاني

التجارة الخارجية ودور البنوك في ترقية الصادرات

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والباحثين وهي مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية .وما رافق هذه الأخيرة من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الاقتصادي .وأصبحت بذلك التنمية الاقتصادية القضية الأكثر تداولا سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

ويمكن عرض عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف على أنها" تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، بفضل إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، بالإضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقراء".[1]

وكذلك تعرف بأنها " عبارة عن تحقيق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما".[2]

كما أنها" تشمل زيادة معدلات المتغيرات الاقتصادية كالدخل، التكوين الرأسمالي، التكوين الاستهلاكي، الإنتاجية والتي تؤدي إلى إحداث تغيرا في حياة الإنسان كارتفاع مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر بمثابة الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية". [3]

أما التنمية الاقتصادية " فتعنى في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط. وتقاس عادة بأهمية الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي". [4]

ومن هنا يمكن إعطاء تعريفا شاما للتنمية الاقتصادية حيث" هي سياسة اقتصادية طويلة، ولتحقيق النمو الاقتصادي أنها عملية بواسطتها يرتفع الدخل الوطني الحقيقي لاقتصاد خال فترة زمنية طويلة وبذلك إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي يرتفع. [5]

---

[1] محمد أحمد السريتي: النظرية الاقتصادية المتقدمة: الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص34

[2] محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 5

[3] وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2002، ص 10

[4] صبري فارس الهيتي،التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي،ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، 2013 ،ص 7

[5] كامل بكري، التنمية الإقتصادية، الدار الفرعية للنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، 1983 ،ص 6

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية ثلاث عناصر رئيسية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

لنجاح التنمية الاقتصادية تقتضي عدة متطلبات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. فبالنسبة للمجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية. أما في المجال الاجتماعي والثقافي فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم لمواجهة احتياجات الثورة الصناعية التكنولوجية. وبذلك فالتنمية الاقتصادية تتطلب إحداث العديد من التغيرات في القيم وسلوك الأفراد ودور الدولة والمؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية. [1]

ثانيا: التصنيع:

يعتبر التصنيع الحجر الأساسي في عملية التنمية ومظهر من مظاهر قوة الدولة. فهو يدفع بعجلة النمو إلى الأمام، بالإضافة إلى استيعابه للعمالة وأنه وسيلة استثمار الثروة الوطنية

وبذلك فوظائف التصنيع تمكن من تحقيق النتائج التالية:

1) التصنيع أداة توفير وسائل التراكم عن طريق تنمية وسائل الإنتاج وخاصة أدوات العمل، التي يمكن للمجتمع من إعادة استخدامها في الإنتاج الموسع.

2) التصنيع يدعم تنمية القطاع الزراعي إلى جانب القطاعات الأخرى الاقتصادية أو الاجتماعية. عن طريق تزويدها بوسائل الإنتاج المختلفة المتناسبة مع متطلباتها. فالتصنيع عملية ناجحة ومصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية. وهو يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، بالإضافة إلى مساهمته في تكوين الناتج الوطني الإجمالي، لذلك لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير عملية التصنيع.

ثالثا: رفع المستوى الاستثماري:

فنجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة، ويعتبر التصنيع وسيلة ذلك، ولا يتوقف نجاح التصنيع على زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وإنما يقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي. وقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على الموارد الاستثمارية إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية حيث أن هناك عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

[1] عمرو محي الدين،التنمية والتخطيط الإقتصادي،دار النهضة العربية، بيروت، نشر سنة 1972 ، ص 21

- توقعات الأرباح.
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

وهذه العوامل يختلف تأثيرها من بلد لآخر، وأن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار وبالتالي فإن للاستثمار دور هام في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا الدور لا يمكن إهماله.

رابعا: اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية:

بالإضافة إلى العناصر السابقة فإن التنمية الاقتصادية لا يكتب لها النجاح مالم يتم تحديد الإطار العام الاقتصادي والاجتماعية الذي تتم في إطاره عملية التنمية. ويعني ذلك ضرورة رسم السياسات الضرورية لتحديد نمط التنمية الذي يتبناه المجتمع آخذين بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية وكذا الإمكانيات البشرية. [1]

المبحث الثاني: لبنوك ودورها في ترقية الصادرات أنواع التسهيلات المصرفية

المطلب الأول: البنوك ودورها في ترقية الصادرات

تناولنا واقع الجزائر مع التجارة الخارجية حيث قمنا بإعطاء مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والاختلافات بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ثم انتقلنا إلى تبيان سياسات التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لقيام التبادل الدولي وفي الأخير تطرقنا إلى مراحل تطور التجارة الخارجية.

وفي هذا ستناولنا البنوك ودورها في ترقية الصادرات، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وقد تناولنا في المبحث الأول أنواع التسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف والبنوك وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى وسائل وتقنيات الدفع بشيء من التفصيل في وسائل الدفع والتقنيات وفي الأخير قمنا بتوضيح الأخطار والضمانات البنكية.

أنواع التسهيلات المصرفية:

هناك عدة تعاريف للإئتمان لكنها لا تخرج من التعبير عن عملية تتم بموجبها تمكين متعامل اقتصادي من التصرف أو استغلال نقدي حاضرا أو مستقبلا في تمويل أي نشاط اقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التمييز بين مفهومي القرض والاعتماد فالأول يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل المصرف إلى عميله، بينما الثاني فهو تعهد من قبل المصرف بالاقتراض على اعتبار أنه

[1] خنطيط خديجة، أثر الخوصصة على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماحستير، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص ص 1،106

عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغ معين يسحب منه متى شاء مرة واحدة أو مرات عدة خلال مدة محددة وإذا أوفي الدين يستطيع أن يسحبه أيضا.

يقدم البنك أنواعا مختلفة من التسهيلات المصرفية وهي مقسمة على أنواع مختلفة وذلك تبعا للمعايير المتخذة كأساس للتصنيف، سواء من حيث المدة، الغرض الضمان أو النشاط الممول.

المطلب الثاني: النشاط الممول وأنواع القروض

تقسم القروض إلى:

- **قروض إنتاجية:** وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة.
- **قروض استهلاكية:** وهي ذلك القروض التي هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة كالبيع بالتقسيط:

1. تسهيلات الصندوق:

هي تلك التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك لمتعامليها، هدف إعطائهم مرونة أكبر في نشاطهم، وكذا لسد العجز المؤقت في خزينة المؤسسة وأهم هذه التسهيلات:

أ-التوطين: أي توطين ورقة تجارية، بمعنى تحديد اسم البنك ورقم الحساب، حيث يتم تسديد قيمتها، ويعتبر هذا النوع من بين التسهيلات التي أعطتها الدولة الأولويات الكبرى، رغبة في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

ب-السحب على المكشوف: نعني به المبلغ الذي يسمح البنك لعميله سحب بما يزيد من الرصيد حسابه الجاري مقابل الحصول على فائدة معينة تستمد حتى عودة رصيده إلى حالته الطبيعية، وهذا يتم خلال فترة زمنية محددة.

2. قروض بالتوقيع:

هي تعهد البنك بدفع مبلغ معين من النقود للجهة التي يتعامل معها زبونه بدلا عن هذا الأخير من خلال إمضاء وثيقة تسمى الكفالة وهكذا يكون قد قدم لعميلة خدمة تتمثل في تجنبه لتجميد جزء من أمواله أما في حالة عدم قدرة الزبون على تقديم البضاعة المتفق عليها مع عملائه، فإن البنك يلتزم بتسديد قيمتها بدلا عنه وهنا يقوم البنك بطلب من زبونه تسديد قيمة القرض مع الفوائد إن وجدت وتقدر ب **1 %** للسنة على المبالغ المرهونة.

الخاتمة

اعتمدت الجزائر تنميتها على التجارة الخارجية باعتبار أن كل مواردها تأتي من تصدير المحروقات، وأن أغلب حاجيا الاستهلاكية تأتي من الاستيراد، وهذا دون أن تستطيع تغيير شروط التبادل غير المتكافئ الذي يبقى سائدا حيث أنه بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية الناتج على ارتفاع نسبة خدمة الديون تبين أن حجم الخلل الذي يعرفه قطاع المبادلات التجارية كبير، إلى درجة أنه لا يستطيع تلبية الحاجيات الوطنية الاقتصادية عبر السنوات، كما عرفت تفسيرات مختلفة حول تطورت النظريات مفهوم وطبيعة وتعددت المدارس والاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة التجارة الخارجية، بذلك، وكذا العوامل المؤثرة الكلاسيكية التي رأت أن كل دولة لها القدرة على إنتاج بالمدرسة فيها، من مدرسة إلى أخرى، ابتداءا السلع التي تملك ميزتها النسبية، والتجارة بالتخصص والتقسيم الدولي للعمل تسمح بتقوية التبادل الذي ينهض باقتصاد كل بلد، إلى أن وصلت إلى الاتجاهات الحديثة التي درست تطور التجارة، والأهمية من خلال مفكريها ووجهات نظرهم في تفسير أسباب الاختلاف في ومن خلال كل ما تم دراسته نستنتج أنّ للبنك تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، وهذا من خلال مساهمته بطريقة مباشرة في تفعيل الاقتصاد الوطني عن طريق التمويل، فهناك نوعين من التمويل وكل نوع متعلق بالمشروع المراد تحقيقه، فتقوم البنوك بتمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية بقروض طويلة ومتوسطة الأجل وكذلك تمويل الاستغلال بقروض قصيرة الأجل .كما تساهم البنك بطريقة غير مباشرة، والمتمثلة في عنصر الاستثمار، فهي تقوم بتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال دراستها وتبيان الجدوى منها، بمعنى آخر هل هذا المشروع الاستثماري سيساهم فعلا بدفع بعجلة التنمية. وأهمية البنك في هذا المجال تزايدت في الوقت الراهن وذلك بسبب إشراكها في إعداد الدراسات الاقتصادية المالية للمتعاملين معها أثناء إنشاء مشاريعهم بتحديد الحجم التمويلي الأمثل.

الجانب
التطبيقي

المقدمة

لمحة تاريخية حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك-:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فعليًا في 10 أوت 1964 على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات والبلديات الجزائرية، وتمثلت مهامه الأساسية في جمع أموال التوفير. أما أول وكالة للصندوق فقد افتتحت أبوابها بتاريخ 01 مارس 1967 في تلمسان، في حين أن تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير كان قبل ذلك بسنة على مستوى شبكة البريد. خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1964 و1970، كان نشاط الصندوق قائمًا على جمع أموال التوفير بالاعتماد على الدفتر المخصص لذلك مع منح قروض اجتماعية رهنية. أما هيكليًا، فكانت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تشتمل على وكالتين افتتحتا للعملاء سنة 1967 وعلى 575 نقطة جمع متواجدة على مستوى شبكة البريد.

في أبريل 1971، صدرت تعليمة تُكلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتمويل برامج لإنجاز إسكانات باستعمال موارد الخزينة العمومية. وفي نهاية 1975، تمت أول عملية بيع إسكانات لصالح مالكي دفاتر التوفير. وفي 1979، كان للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 46 وكالة عملية. في سنوات الثمانينات، كُلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمهام أخرى، ويتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء إسكانات وتمويل السكن الترقوي حصريًا لفائدة الموفرين. وفي 31 ديسمبر1988 ، بلغ عدد الإسكانات التي بيعت في إطار بلوغ الملكية 11590 مسكن. كما اعتمد الصندوق سياسة تنويع القروض الممنوحة، لا سيما لصالح أصحاب المهن الحرة، عمال قطاع الصحة وتعاونيات الخدمات والنقل .كما توسعت شبكة الصندوق حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة (47 وكالة ولائية و73 وكالة ثانوية).

بتاريخ 31 ديسمبر1990 ، بلغت أموال التوفير التي تمكن الصندوق من جمعها ما مجموعه 82 مليار دينار جزائري من بينها 34 مليار دينار على دفاتر التوفير بالعملة الصعبة وذلك على مستوى 135 وكالة و2652 مكتب بريد. أما قيمة القروض الممنوحة للخواص إلى غاية نفس التاريخ فقدرت ب 12 مليار دينار جزائري بمجموع 80000 قرض.

في 06 أفريل 1977، عدّل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نظامه الأساسي بحصوله على الترخيص كبنك، إذ أصبح بإمكانه القيام بكل العمليات البنكية باستثناء عمليات التجارة الخارجية. وفي 31 ماي 2005، قررت الجمعية العامة غير العادية منح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك إمكانية التركيز أكثر على تمويل البنية التحتية والنشاطات المرتبطة بالبناء لا سيما لإنجاز أملاك عقارية ذات طابع مهني وإداري وصناعي، وأيضًا البنية التحتية الفندقية، الصحية، الرياضية، التربوية والثقافية. كما قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2007 المرتبطة بإعادة التمركز الاستراتيجي للبنك السماح له بمنح القروض العقارية للخواص، القروض الرهنية المقررة بالنصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك، والقروض الاستهلاكية. كما تم اقرار منح القروض بصفة الأولوية وبصورة أساسية للموفرين ثم بعد ذلك لغير الموفرين. أما فيما يتعلق بتمويل الترقية العقارية، فتم السماح باقتناء أراضي لبناء الإسكانات وإنجاز برامج السكن، مع التركيز على منح الأولوية في برامج التمويل للموفرين .

الفصل الأول

المبحث الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وخدمات ومنتجات

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هو بنك جزائري متخصص في جمع أموال التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، وتمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء.

بالإضافة إلى وكالاته البالغ عددها **206** وكالة ومديرياته الجهوية البالغ عددها **15** مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الجزائري، يتواجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك على مستوى شبكة البريد لأجل جمع أموال التوفير.

المطلب الثاني: خدمات ومنتجات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

يوفر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية، أبرزها:

- القروض العقارية للخواص.
- التوفير والإيداعات.
- تمويل المقاولين والمؤسسات.
- بالإضافة إلى عديد الخدمات البنكية.

الفصل الثاني

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط وكالة سيدي علي

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط -بنك- وكالة سيدي علي

بتاريخ العاشر من شهر مارس من سنة 2002 تم فتح وكالة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسيدي علي والتي كان موقعها في 31 شارع أول نوفمبر 1954.

إذ عرفت الوكالة في يومها الأول بفتح حوالي 15 دفتر وتوفير ونخص بالذكر أن الوكالة عرفت في عامها الأول حوالي ألف "1000" عملية فتح دفتر التوفير.

ومن ثم أصبح دفتر التوفير والاحتياط من أهم المنتوجات البنكية الأكثر انتشارا على الساحة الوطنية الجزائرية عامة. حيث أصبحت على عائلات تخصص لأبنائها جزءا من مدخولها للادخار والتوفير في هذا السن المبكر حيث عرفت الوكالة في سنة 2006 بفتح القروض الاستهلاكية واخص بالذكر قرض شراء السيارات. حيث أن هذا النوع من القروض اخذ حيزا كبيرا في مجال القروض الأخرى بحيث في عامها الأول عرفت أكثر من " 400 " ملف قرض شراء السيارات.

كما لا يخفى علينا بان البنك له جانبا مهما وفعال في مجال قروض السكنات. حيث لا نستطيع أن نقول قرض السكن إلا وان يتصور لنا في أذهاننا صورة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

المطلب الثاني: هياكل الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط –بنك- وكالة سيدي علي

كما هو معروف في الغالب بأنه بنك الإسكان (CNEP)ومن خلال عملية التربص التي قمت بها في الوكالة رأيت أن الوكالة تحتوي على أربع مصالح.

- مصلحة القروض
- مصلحة التحصيل
- مصلحة المحاسبة
- مصلحة التوفير

وعليه يتبين لنا الهيكل التنظيمي للوكالة سيدي علي

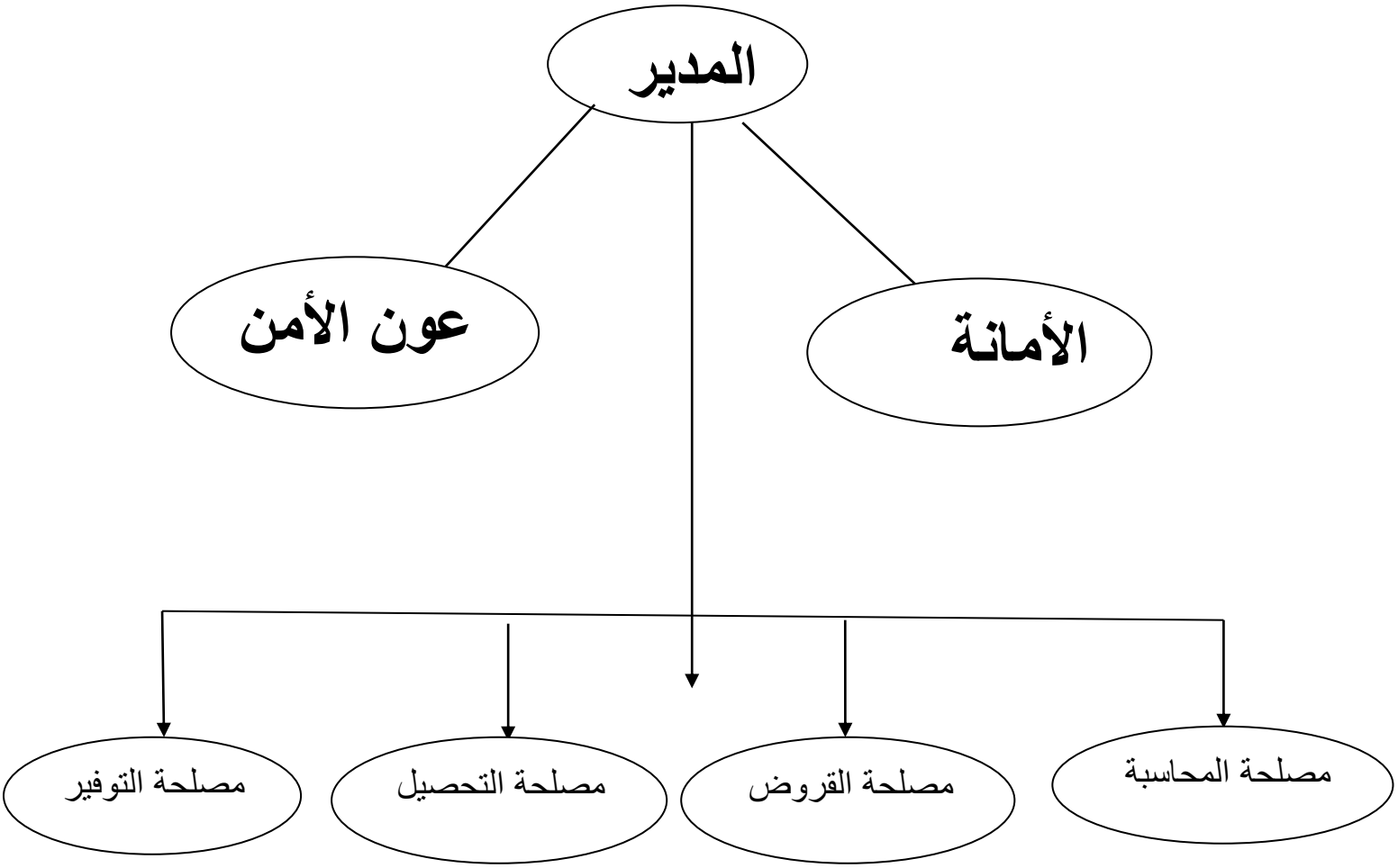

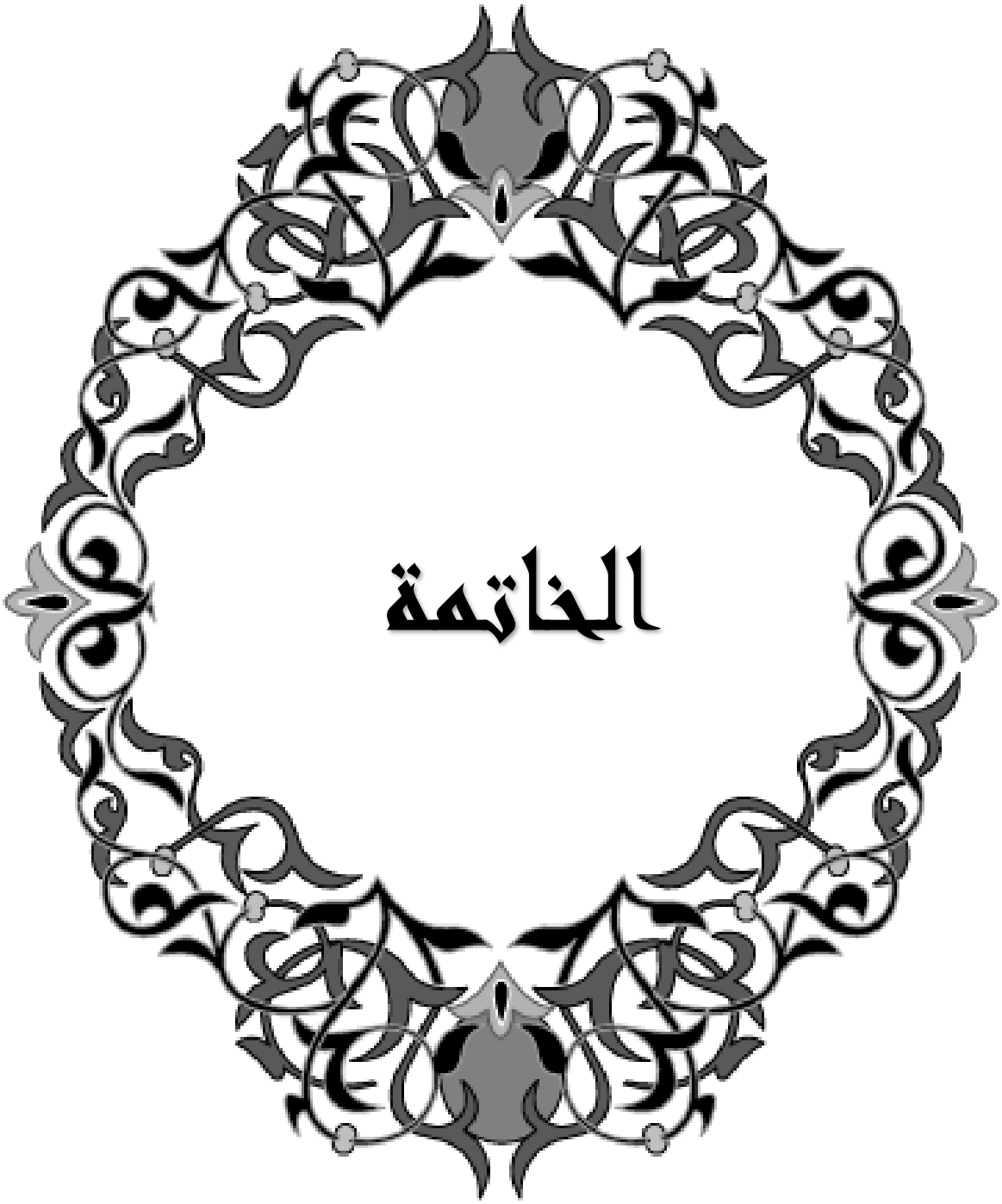
الخاتمة

خاتمة:

ومن خلال دراسة هذا التقرير و من خلال التربص الميداني الذي قمت به لدى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك - وكالة سيدي علي ولاية مستغانم اتضح ان الصندوق يقدم دفعة ايجابية في تطوير التنمية الاقتصادية للبلاد ويساهم في تحسين الظروف المعيشة للأفراد و جلهم من حيث القروض المقدمة لدى مصالح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و لهذا سعدت بالتربص الميداني الذي قمت به في وكالة سيدي علي حيث استفدت كثيرا ووسعت معرفتي بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط من الخدمات الهامة التي يقدمها لزبائنه الكرام ويسعني أن اشكر كل القائمين على هذه الوكالة و إلى كافة العمال و إلى من ساهم في إنجاح هذا التطبيق من قريب أو بعيد.

إن اعتمد الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط -بنك -اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام المصرفي الجزائري مازال في البداية، وتحاول الجزائر أن تولي كل القطاع من حالة الجمود والتأخر وتسريع وتنشيط حركته، رمم العدد الهائل من البرامج والمشاريع المعدة التي تسعى الجزائر لتطبيقها وتنفيذها، وبالتالي رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي ومواكبة كل ما هو جديد، فبادرت في الحال في تهيئة، كانت أولى خطوات المنظومة المصرفية الجزائرية السعي لإنشاء شبكة إلكترونية مصرفية.

قائمة المـــراجع

أولا : المصادر باللغة العربية

أ - الكتب:

1-محمد احمد السريتي ،التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 رشاد العصار، عليان شريف،حسام داود،التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن، 2000

2- قريصة صبحي تادرس، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983

3-حسام علي داود،وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2002

4- فليح حسن خلف،الإقتصاديات الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004

5- رعد حسن الصرن ،أساسيات التجارة الخارجية ،دار الرضا للنشر،ج1 ،بدون بلد للنشر،2000

6-محمد أحمد السريتي :النظرية الإقتصادية المتقدمة:الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011

7-عبد المطلب عبد الحميد ،النظريات الإقتصادية ،دار الجامعية،الإسكندرية،2000

8-وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الإقتصادية، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن،2002

9-صبري فارس الهيتي،التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي،ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2013

10-كامل بكري، التنمية الإقتصادية، الدار الفرعية للنشر والتوزيع، بيروت،لبنان،1983

11-عمرو محي الدين،التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، نشر، سنة1972

ب - الرسائل الجامعية

1-حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة خيضر، بسكرة .2013/2012

2-جغيور اسماء، الدور المستندي في تمويل التحارة الخارجية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة، 2012/إقتصاد دولي ،جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة،2011

3-محمد عبد العزيز عجمية : التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999

4-خنطيط خديجة، أثر الخوصصة على التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماحستير، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2011

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1- General Agreement on Tariffs and Trade.

2- World Trade Organisation.